

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة المخاطر



عنوان البحث

أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من

التعثر المالي في البنوك التجارية"

إعداد الطالبة/

أميرة محمد الوهبي

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٥/هـ ١٤٤٦ م

أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية"

مقدمة:

يحتل القطاع المصرفي دوراً أساسياً واستراتيجياً في تطور الاقتصاد الوطني، ويعد النظام المصرفي أحد أهم الدعائم الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، حيث يعد المركز الرئيس والأساسي لتجمع المدخرات من الأشخاص والشركات وتوجيهها نحو منح القروض والتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها وآجالها، كما أن عمل البنوك التجارية المتصف بالازدواج الوظيفي يعد قائم على جمع المدخرات وتقديمها في شكل ائتمان، حيث يعد منح الائتمان الوظيفة الأساسية والداعمة الرئيسية لتكوين طبيعة العمل المصرفي. (باشي؛ غالي، ٢٠١٧، ص ٦٠).

ولقد شهدت الأعمال المصرفية لدى البنوك التجارية تطوراً كبيراً عبر السنين، إذ وصلت الأعمال المصرفية في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد حيث يعتبر هذا القطاع من أرقى النشاطات، وبما أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعملية منح الائتمان للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية. حيث تحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع في داخل حدود الدولة إلى قيام البنوك بالدخول في مجال الاستثمار في جميع القطاعات وتملكها الكثير من المشروعات الصناعية والخدماتية والتجارية، إذ تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية. (بوزيان، ٢٠١٥، ص ٤٥)

وتتصف العملية الائتمانية بكونها عملية مصحوبة دائماً بالمخاطر التي يصعب التنبؤ بها بدرجة كاملة من الدقة خاصة في ظل ارتفاع المنافسة والتطور التكنولوجي الأمر الذي جعل عملية تسيير هذه المخاطر يولى لها الاهتمام، ووجب على البنوك استحداث أساليب لتدنيتهما إلى أقل مستوياتها. (عثمان، ٢٠٠٨، ص ٧٠)

وتعتبر إدارة المخاطر الائتمانية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وخصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية، وفي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي

أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998، والتي أثرت تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العالمي وقد أثارت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، حيث تشكل مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية. (الشويطر، ٢٠١٩، ص ٦٣)

مشكلة الدراسة:

من المتعارف عليه أن العملية الائتمانية مصحوبة دائماً بمخاطر الائتمان واحتمالات النجاح والفشل بدرجاتها المختلفة، وبذلك فإن مخاطر التعثر المالي وعدم التسديد تظل قائمة، حيث تعتبر القروض المتعثرة أحد السلبيات التي تسعى البنوك إلى تفاديها وتعمل على انتهاز سياسات وتوفير الإجراءات والاستراتيجيات التي تضمن لها التقليل منها باعتبارها أحد مسببات الخسائر لدى البنوك، من هنا تظهر الأهمية البالغة لعملية إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من التعثر المالي، حيث كان لسوء تسيير المخاطر الدور الكبير في تعثر كبرى البنوك العالمية وإفلاسها. ولقد جاءت مشكلة البحث نتيجة لتزايد الأزمات المصرفية والتي من أبرز أسبابها الضعف الواضح في إدارة وضبط المخاطر الائتمانية إلى جانب مخاطر أخرى، وفي هذا الإطار جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية بالعديد من الوثائق بالإضافة لاتفاق بازل حول كفاية رأس المال وخصوصاً منذ النصف الثاني من التسعينات، والتي في معظمها تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية، وأسس ومحاو الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة، وقد ركزت اللجنة على مخاطر الائتمان، والذي يعتبر من أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف، ولذلك فإن نجاحها في الاحتفاظ بموجودات جيدة يعتمد أساساً على مدى نجاحها في تحجيم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية.

وعلى ضوء ما سبق، نحاول بلورة معالم مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق سياسة إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية؟

أهمية الدراسة:

بالنسبة لأهمية الدراسة فإن وجود مجموعة من العناصر والمكونات في أي استراتيجية اقراضية من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود استراتيجية اقراضية نمطية بسبب اختلاف المصارف من حيث التخصصات ومن حيث الأهداف

وحجم رأس المال، عقد كثيرًا من مهمة متخذي قرار الائتمان. خاصة وأن الأساليب التقليدية المعتمدة في قرارات منح الائتمان المصرفي لم تعد تستجيب لاحتياجات متخذي قرار الائتمان بسبب محدوديتها وتزايد المعطيات الخاصة بطالبي التمويل. ومن هنا فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراس تهدف إلى شرح مفهوم الائتمان وأساسه ومعايير، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه، ثم صياغة هذه العناصر في شكل نموذج كمي يعتمد على أساليب علمية أكثر دقة من أجل اتخاذ قرار انتمائي سليم، حيث تزداد أهمية الموضوع في الوقت الراهن فيما تشكله إدارة المخاطر كأداة فعالة وهامة للتخفيض من الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك، وكذا تنبع أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار متكامل، يساعد البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان.

كما أن مبررات اختيار هذا الموضوع تتجلى في:

- معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وإدارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية.
- التعريف والإعلام بمثل هذا النوع من المواضيع.
- إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي والمكتبة.
- حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في: التعرف على أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- (١) التعرف على طبيعة المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك التجارية وكيفية إدارتها.
- (٢) التعرف على أساليب مواجهة مخاطر الائتمان وآليات إدارتها.
- (٣) التعرف على مشكلة التعثر المالي وإبراز أهم مسبباته، وأساليب علاجه.
- (٤) التعرف على مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل والحد من ظاهرة التعثر المالي.
- (٥) استقصاء آراء المهنيين في بعض البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية حول جملة من القضايا المتعلقة بتحليل مخاطر الائتمان وبناء مستقبل القرار الائتماني.

تساؤلات الدراسة

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة في:

ما أثر تطبيق سياسات إدارة المخاطر الائتمانية على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية.

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- (١) ما المقصود بسياسات إدارة المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها؟
- (٢) ما أساليب مواجهة مخاطر الائتمان وآليات إدارتها؟
- (٣) ما هي أسباب حدوث مشكلة التعثر المالي؟
- (٤) ما كيفية مساهمة إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل والحد من ظاهرة التعثر المالي؟
- (٥) هل تعتبر جميع متطلبات معايير منح الائتمان المتعارف عليها ملائمة وتصلح للتطبيق في البنوك التجارية؟

فروض الدراسة:

للإجابة على مشكلة البحث اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول إثبات مدى صحتها في البحث:

تتمثل الفرضية الرئيسية في:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي.

وتندرج ضمنها الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقدير والتنبؤ بالمخاطر الائتمانية على التعثر المالي.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتابعة ومعالجة المخاطر الائتمانية على التعثر المالي.

الدراسات السابقة:

نظراً لأن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية وأثرها على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية من الموضوعات الحيوية، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وستعرض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت ذلك الموضوع مرتبة ترتيباً تصاعدياً من الأحدث إلى الأقدم كالتالي:

أولاً: الدراسات العربية:

(١) دراسة (الشويطر، ٢٠١٩) بعنوان: "أثر حجم القروض والودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية." هدفت الدراسة الى التعرف على أثر حجم القروض والودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، من خلال استخدام مؤشرين هما العائد الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب التحليل القياسي بموجب الانحدار الخطي المتعدد Multiple Liner Regression Analysis والمنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها ثلاثة عشر بنكاً للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧).

وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: ارتفاع في حجم القروض وحجم الودائع خلال فترة الدراسة، وانخفاض في العائد على الأصول ROA وفي العائد على حقوق المساهمين ROE خلال نفس الفترة، كما توصلت الى وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لحجم القروض والودائع على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

على ضوء النتائج توصلت الدراسة الى توصيات أهمها: توجيه البنوك التجارية على ضرورة تبني استراتيجيات لجذب المزيد من الودائع ذات التكلفة المتدنية على أساس منافسة سعرية وغير سعرية لتعزيز قدرتها على الإقراض وبالتالي تعظيم الربحية والأداء المالي للمصارف التجارية.

(٢) دراسة (الزعي، ٢٠١٩) بعنوان: "تأثير مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية ومقارنتها مع البنوك التجارية في الأردن للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧) ولتحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بدارسة بنكين إسلاميين هما (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي)، وبنكين تجاريين هما: (بنك القاهرة عمان، بنك الأردن)، حيث تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من التقارير السنوية الخاصة لفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧).

وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات مخاطر الائتمان (نسبة القروض غير العاملة "المتعثرة"، ونسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض "المتعثرة" إلى إجمالي القروض) مجتمعة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية الأردنية، وأظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات مخاطر الائتمان (نسبة القروض غير العاملة "المتعثرة"، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض "المتعثرة" إلى إجمالي القروض) مجتمعة على كل من العائد على حقوق الملكية في البنوك الربوية الأردنية .

وأوصت الدراسة بتخصيص الجهد الكافي والآلية المناسبة لمنح القروض لمختلف شرائح العملاء في البنوك عامة والبنوك التجارية خاصة، بحيث يتم تقييم الضمانات بشكل يغطي أصل القروض في حال تعثر العميل.

٣) دراسة (بودور، ٢٠١٩) بعنوان: "تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية، حيث تم اختيار كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني كعينة للدراسة، وذلك خلال حيث تم قياس ومقارنة المخاطر والأداء المالي للبنكين محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية سلبيا، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدارة المخاطر ودورها الفعال في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

٤) دراسة (أبو عليم، ٢٠١٨) بعنوان: "أثر المخاطر المالية على عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المخاطر المالية المتمثلة بكل من (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر الملاءة) على عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية، وأجريت الدراسة على قطاع البنوك التجارية الأردنية المكونة من ثلاثة عشر بنكا أردنيا خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)، ولأجل تقدير أثر المخاطر المالية على عوائد الأسهم استخدمت الدراسة أسلوب (Panel data analysis)، بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السيولة، ومخاطر الملاءة المالية، ومخاطر الائتمان) وعوائد الأسهم كمتغير تابع بناء على اختبار (Hausman).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي عدم وجود أثر معنوي لمخاطر السيولة على عوائد الأسهم وبالتالي قبول الفرضية الأولى، ووجود أثر معنوي سلبى لمخاطر الملاءة المالية للبنوك على عوائد الأسهم وبالتالي رفض الفرضية العدمية الثانية، ووجود أثر معنوي سلبى لمخاطر الائتمان على عوائد الأسهم وبالتالي رفض الفرضية العدمية الثالثة. ضرورة عمل

البنوك على تحسين مستوى الملاءة المالية لما لها من انعكاس واضح على ثقة العملاء وخاصة المودعين مما يعني زيادة الأموال المتدفقة للبنك وبالتالي على الاستثمارات وعوائد الأسهم.

وأوصت الدراسة بضرورة خفض مخاطر الائتمان من خلال دراسة الملاءة المالية للعملاء (المدينين)، من خلال طلب المزيد من الضمانات لضمان خفض احتمالات تعثر التسديد، وبالتالي تآكل عوائد الأسهم في البنوك نتيجة لهذا الأمر، وضرورة عمل البنوك على تحسين مستوى الملاءة المالية لما لها من انعكاس واضح على ثقة العملاء وخاصة المودعين مما يعني زيادة الأموال المتدفقة للبنك وبالتالي على الاستثمارات وعوائد الأسهم، وضرورة تركيز البنوك التجارية على الاختيار الأمثل بين الربحية والسيولة من أجل تحقيق عوائد مقبولة في ظل مستوى مخاطر السيولة المرغوب به.

٥) دراسة (العياط، ٢٠١٧) بعنوان: "أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية."

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة على القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددها (١٣) بنكاً. وقد تم استخدام المتغيرات المستقلة التي هي كفاية رأس المال، مخاطر التسهيلات، الكفاءة التشغيلية، مخاطر التضخم، مخاطر الدين، الناتج المحلي الإجمالي، وحجم البنك.

تم عرض التقديرات والنتائج وذلك من خلال استخدام أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات (panel analysis) وقد أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر التسهيلات، الكفاءة التشغيلية، مخاطر التضخم، مخاطر الدين، الناتج المحلي الإجمالي، وحجم البنك، على العائد على الموجودات وهامش صافي الفائدة. بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر التسهيلات على هامش صافي الفائدة.

وقد أوصت الدراسة بأن على البنوك الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بتقليل المخاطر ودراسة المتغيرات بعناية مما ينعكس هذا على الأداء المالي للبنك.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١- دراسة (patwary,&tasneem,2019) بعنوان:

" The Impact of Non-Performing Loans on the Profitability of Banks in Bangladesh:A Study From 1997-2017".

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف تأثير نسبة القروض المتعثرة وغير العاملة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة صيانة المخصصات على العائد على الأصول ROA لجميع البنوك في بنغلاديش بناء على بيانات السنوات العشرين الأخيرة، تم الاعتماد على المصادر الثانوية للبيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك، وقد تم استخدام نموذج الانحدار التلقائي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك علاقة سببية اتجاهية مختلفة على المدى القصير بين المتغيرات وأن تحليل الانحدار يؤكد أن اثنين من المتغيرات المستقلة: نسبة القروض غير العاملة ونسبة صيانة المخصصات ذات دلالة إحصائية للمتغير التابع: العائد على الأصول ROA.

٢- دراسة (Nyarko-Baas,2018) بعنوان:

"Effects of Non-Performing Loans on the Profitability of Commercial Banks-A Case of Some Selected Banks on the Ghana Stock Exchange".

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات تأثير القروض المتعثرة على الربحية، وقد تكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في بورصة غانا، بينما تألفت عينة الدراسة من أربعة بنوك، تم استخدام تحليل الانحدار لتأسيس العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية من أجل حساب عدم التجانس بين البنوك المختارة، وقد تم جمع بيانات الدراسة من التقارير المالية السنوية للبنوك، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود أثر سلبي للقروض المتعثرة على الربحية، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تكون البنوك حذرة بشأن السعر الذي تتوسع فيه لأن حجم البنك يمكن أن يؤثر بنفس القدر على ثروات البنوك.

٣- دراسة (Samuel,2018) بعنوان:

"The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا. إن الدافع وراء هذه الدراسة هو دراسة كيفية تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك باستخدام عينة قوية وستكون النتائج بمثابة أساس لتوفير تدابير السياسة لمختلف أصحاب المصلحة. حول كيفية معالجة مخاطر الائتمان من أجل

تحسين جودة أصول البنوك وتقليل مخاطر البنوك. وتظهر النتيجة أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ترتبط بشكل سلبي بالربحية عند ٥٪ وأن نسبة القروض غير العاملة إلى القروض ترتبط سلباً بالربحية عند مستوى ٥٪. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة كبيرة بين أداء البنك (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القرض) تعد القروض والقروض المتعثرة متغيرات رئيسية في تحديد جودة أصول أحد البنوك. وقد أوصت الدراسة أنه يجب أن تكون الإدارة حذرة في وضع سياسة ائتمانية بحيث لا تؤثر سلباً على الربحية وأيضاً تحتاج إلى معرفة أثر سياسة الائتمان على تشغيل بنوكها لضمان الاستخدام الحكيم للودائع وتعظيم الأرباح. تعمل إدارة مخاطر الائتمان غير الصحيحة على تقليل ربحية البنك، وتؤثر على جودة أصوله وتزيد من خسائر القروض والقروض غير العاملة التي قد تؤدي في النهاية إلى ضائقة مالية.

٤- دراسة (saed&zahe,2016) بعنوان:

"The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Bank in U.K".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية خمسة بنوك تجارية كبرى في المملكة المتحدة، ولقياس الربحية استخدمت متغيرين تابعين، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والقروض المتعثرة كمتغير مستقل للتعبير عن مخاطر الائتمان وأجريت تحليلات إحصائية متعددة على البيانات الصادرة لهذه البنوك خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)

وكانت نتائج هذه الدراسة توضح أن مؤشرات مخاطر الائتمان لها علاقة إيجابية بربحية هذه المصارف، وهذا يعني أنه حتى بعد الآثار الكبيرة لازمة الائتمان عام 2008 إلا أن البنوك في المملكة المتحدة تواجه مخاطر الائتمان، وتستفيد من أسعار الفائدة والرسوم والعمولات وغيرها. وأظهرت النتائج أيضاً أن حجم البنك والرفع المالي والنمو كانت كلها مرتبطة ارتباطاً إيجابياً مع بعضها البعض، وتم تحقيق أرباح بعد الأزمة، وحقق البنوك أرباح بعد الأزمة المالية، واستطاعت البنوك اكتساب الخبرة بكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان على مر السنين.

"The Impact of Credit Risk Management on the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك التقليدية في ألبانيا، تمثلت المؤشرات الرئيسية المستخدمة في هذه الدراسة بالنسبة لربحية البنوك ب: (العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول) أما بالنسبة لمخاطر الائتمان فتمثلت ب: (نسب القروض غير العاملة (المتعثرة)، ونسبة كفاية رأس المال) وقد تم جمع بيانات الدراسة من ستة عشر مصرفاً عاملاً في النظام المصرفي الألباني في الفترة من 2005 إلى 2015 وقدمت هذه الدراسة مساهمة في تحديد عوامل مخاطر الائتمان التي تؤثر على ربحية البنوك الألباني وإيجاد حل علمي لإدارة مخاطر الائتمان بطريق أكثر كفاءة.

مدى اتفاق أو اختلاف الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية:

تشابهت الدراسات بالمتغيرات التابعة، وتشابهت أيضاً بنفس عينة الدراسة التي شملت جميع البنوك التجارية، وتميزت بأن المتغير المستقل في الدراسة الحالية هو مخاطر الائتمان بينما الدراسات السابقة استخدمت القروض والودائع بالإضافة إلى مخاطر الائتمان وتميزت الدراسة الحالية بمكان الدراسة ومجتمعها حيث طبقت الدراسة الحالية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية وباختلاف الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الحالية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

لمعالجة الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة سوف يتم تقسيم البحث إلى محورين:

الجزء النظري: وشمل المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر، إدارة المخاطر الائتمانية والتعثر المالي.

الجزء التطبيقي: ويضم أسلوب الدراسة، مجتمع الدراسة وعينها، نتائج الدراسة، وتحليل النتائج وأهم الاستنتاجات،

فتم فيه إسقاط الجانب النظري على واقع مجموعة من البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية من خلال

استبيان شمل موظفي مصالح مخاطر الائتمان لهذه البنوك في مدينة الرياض.

الجانب النظري:

إدارة المخاطر الائتمانية:

تُعتبر سياسة إدارة المخاطر لدى البنوك التجارية من المهام الأولية والرئيسية للبنوك المختلفة، التي تضع لها العديد

من الاحتياطات أو الإجراءات لمواجهة تلك المخاطر، من أجل تحقيق أكبر قدر من المميزات لكل نشاط والمحافظة عليه

بالقدر المستطاع.

مفهوم الخطر:

- الخطر هو الخسارة المادية المحتملة والخسارة المعنوية التي يمكن قياسها نتيجة لوقوع حادث معين مع الأخذ في

الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة. (العناني: الرفاعي، ٢٠٠٢، ص ٢١)

- وتعرف المخاطر على أنها الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة.

مفهوم إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين

على المنظمة أو المؤسسة. وهي عملية مقترنة مع مبدأ استمرارية العمل. وهي عملية قياس وتقييم للمخاطر، وتطوير

استراتيجيات لإدارتها. وهذه الاستراتيجيات تتضمن نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتجنبها، وتقليل أثارها السلبية، وقبول

بعض أو كل تبعاتها. (الظاهر، ٢٠٠٧، ص ٥٨)

إدارة المخاطر واستمرارية العمل:

إن إدارة المخاطر ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو المؤسسة. كل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية. لذلك على كل المؤسسات أن تتقبل مستوى معين من الخسائر (مخاطر متبقية). بينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط الاستمرارية العمل وجدت لتعالج نتائج ما يتبقى من مخاطر. وتكمن أهميتها في أن بعض الحوادث التي ليس من المحتمل أن تحدث قد تحدث فعلاً إن كان هناك وقت كاف لحدوثها.

إدارة المخاطر هي ذلك الفرع من علوم الاقتصاد الذي يتعلق بالآتي:

(١) تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها، وتقوم إدارة المنشأة، والعمليات التي تقوم بها يوماً بيوم.

(٢) العمل على الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المنشأة، ومدير إدارة المخاطر.

(٣) تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر.

(٤) حماية صورة المنشأة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها. (أبو بكر؛ السيفو، ٢٠١٠، ص ٢٩)

خطوات عملية إدارة المخاطر:

أولاً: التحضير: الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر هي التخطيط للعملية، ورسم خريطة نطاق العمل.

ثانياً: تحديد المخاطر: أي التعرف على المخاطر ذات الأهمية. والمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها.

ثالثاً: التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحياناً يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحياناً أخرى يتعذر قياسها.

رابعاً: التعامل مع المخاطر: بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية. (الظاهر، ٢٠٠٧، ص ١١١)

أنواع إدارة المخاطر:

١. إدارة المخاطر التقليدية: إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوى القضائية).

٢. إدارة المخاطر المالية: هي أحد أشكال إدارة المخاطر التي تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية وبيئتها الرئيسة البنوك.

٣. إدارة المخاطر المثالية: تركز إدارة المخاطر المثالية على إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة واحتمالية حدوث عالية تعالج أولاً، بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل واحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد.

أهداف إدارة المخاطر:

بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من أربع مجموعات رئيسية:

١. التجنب: وتعني إيقاف النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما. ومثال على ذلك القيام بإيقاف منتج، أو نشاط ذو مخاطر فعلية كبيرة، مثال لو كان هناك أحد البنوك وله فرع يتم السطو عليه يومياً فيتم العمل على إغلاق الفرع، ويتم اللجوء إلى هذه التقنية عندما تكون الخسائر المتأتية من المنتج أعلى من العائد.

٢. النقل: حيث يتم في هذه الحالة العمل على نقل أثر المخاطرة إلى جهة أو طرف آخر ومثال عليها التأمين أو نقل المهمة لطرف ثالث يقوم بتنفيذ المهمة، ويتم اللجوء إلى هذه الوسيلة في حال كان الأثر في حال وقوع الحادث مرتفع جداً ولكن الاحتمالية منخفضة كثيراً مثال اللجوء إلى التأمين ضد أخطار الحريق ويكون ذلك في حال أن احتمالية حدوث حريق قليلة جداً".

٣. التقليل: ويقصد في هذه الحالة العمل على إدارة الخطر بوضع إجراءات رقابية تضمن العمل على خفض كل من احتمالية الحدوث ونتيجة الخطر في حال وقوعه.

٤. القبول: أي قبول المخاطرة كما هي من دون وضع أي إجراء وذلك يكون في حال وقوع المخاطرة فإن الأثر منخفض جداً واحتمالية الحدوث منخفضة.

مفهوم المخاطر الائتمانية:

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وللمخاطر الائتمانية عدة تعاريف منها:

"المخاطر الائتمانية هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدة قدرة الزبون أو عدم رغبته على السداد الكلي أو الجزئي للائتمان وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها وفي الوقت المحدد مما ينتج عن ذلك خسارة مالية للمصرف" (الصائغ، ٢٠١٨، ص ٨٧)

وعرفت المخاطر الائتمانية بأنها هي المخاطر التي تتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تمثل الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها، وهي تعبر عن الخسائر الناجمة أو المحتملة عن عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته تجاه البنك في المواعيد المتفق عليها، وتعد من أهم المخاطر التي قد تواجهها البنوك. (الجعارات، ٢٠١٧، ص ١٧٥)

وعرف هزابرة (٢٠١٦) مخاطر الائتمان بأنها الخسائر التي من المحتمل أن يتحملها البنك، بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود نية لسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد.

وعرفها وطار (٢٠١٦) بأنها "التغيرات التي تطرأ على العوائد أو رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة".

وعرفت أيضاً بأنها "المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والتي تنجم عن عدم قيام العملاء المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الوقت المحدد للوفاء". (المملوك، ٢٠١٤، ص ٧٨)

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المخاطر الائتمانية هي تلك المخاطر الناجمة عن إخفاق العميل في الالتزام بتسديد القروض المترتبة عليه تجاه البنك وفق الشروط المتفق عليها.

أنواع مخاطر الائتمان:

تختلف المخاطر الائتمانية باختلاف الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالبنك، وباختلاف أنواع العمليات التي يمارسها، وتعتبر الهاجس الأكبر للنشاط المصرفي لأنها تمس بشكل كبير التسهيلات الائتمانية، وتسبب خسائر بشكل عام، وهي مخاطر حالية ومستقبلية لها تأثير مباشر على إيرادات ورأس مال البنك، ويتأثر بها المركز المالي للبنك. (مسمح، ٢٠١٤، ص ٩٠)

ويمكن تصنيف أنواع ومصادر مخاطر الائتمان بشكل عام على النحو التالي:

(١) مخاطر على مستوى العميل: أي تلك المتعلقة بطبيعة نشاط الشركة ونوعية إدارتها وأدائها التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام.

مثل: مخاطر الأداء التشغيلي، التدفق النقدي، المركز المالي، الرفع المالي، الرفع التشغيلي، نوع الصناعة، ضعف الحوكمة.

(٢) مخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي: هي تتعلق بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة التي يعمل فيها البنك مثل: مخاطر سياسية، القوانين والتشريعات، أسعار الفائدة، معدلات التضخم، السياسات المالية والنقدية.

(٣) مخاطر على مستوى البنك: مثل سياسة التركيز، تنوع المحفظة الائتمانية للقروض، قواعد بازل. (مطر، ٢٠١٦، ص ٧١-٧٣)

عوامل مخاطر الائتمان:

تتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية بالنسبة للبنك منها:

١- العوامل الخارجية: تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال، وتغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

٢- العوامل الداخلية: ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي، وعدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة وضعف إجراءات متابعة المخاطر والمراقبة عليها.

وبصفة عامة تنشأ مخاطر الائتمان من كافة المنتجات والخدمات المقدمة عندما تكون لأطراف أخرى التزامات تجاه البنك. (فاروق؛ يحيى، ٢٠١٦، ص ٥١٥)

صور المخاطر الائتمانية:

للمخاطر الائتمانية صور مختلفة، وهي كما يلي: (زيد، ٢٠١٣، ص ٢٧)

- **المخاطر المتعلقة بالعميل:** إن هذا النوع من المخاطر تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومدى ملائمة المالية وسمعته الاجتماعية ووضعه المالي، وبسبب حاجته إلى الائتمان والغرض من هذا الائتمان.
- **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتهي إليه العميل:** إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل إذ المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والاجتماعية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.
- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تختلف هذه المخاطر حسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها. (العروسي، ٢٠١٧، ص ٤٧)
- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر بالأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد، أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق رأس المال، كما ترتبط بالمخاطر السياسية والاجتماعية والقانونية، مثل المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وصدور بعض التشريعات، تغير أسعار الفائدة، التضخم..... إلخ (بوعبدلي، ٢٠١٥، ص ١٠٨)
- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الائتمان في البنك من متابعة الائتمان المقدم للعميل ومتابعة التحقق من قيام العميل بالمتطلبات المطلوبة، ومن الأخطاء التي تحصل والتي تسبب درجة المخاطر وتزيد المخاطر الائتمانية هي عدم قيام البنك بحجز ودائع العميل والتي تم وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وقيام العميل بسحب هذه الوديعة. (زيد، ٢٠١٣، ص ٢٧)
- **المخاطر الناشئة عن فعل الغير:** من أمثلتها إفلاس أحد كبار مديني العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عنه توهي بسوء مركزه من نتائجها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له (عزيزة، ٢٠١١، ص ٤٠٥)

إدارة المخاطر الائتمانية:

عرفت إدارة المخاطر الائتمانية بأنها عملية تحليل، قياس، تقييم، وضع وتطوير استراتيجيات لإدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف منها والتقليل من آثارها، وذلك على أساس التكلفة والعائد، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر (صحراوي، ٢٠١٦، ص ٢٢٧).

كما عرفت إدارة المخاطر الائتمانية بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة، وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. (العروسي: رابع، ٢٠٢٠، ص ٣٠٠)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية هي عملية وضع وانهاج استراتيجيات وأساليب محكمة بغية التحكم في مخاطر الائتمان والتخفيف من حدتها.

مناهج إدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية، وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالها تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي:

المنهج الأول: ويعرف بالمنهج التمييزي: ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية، ومدى مصداقيتهم وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

المنهج الثاني: ويعرف بالمنهج التجريبي: بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان. (حورية، ٢٠١٤، ص ١٦٦)

التعثر المالي:

تعددت التعاريف حول التعثر نذكر منها:

يقصد بالتعثر المالي: تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية إلى أرصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها تصبح ديناً متعثراً. (فاروق؛ يحيى، ٢٠١٩، ص ٣٦٢)

وعرفت أيضاً بأنها عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته قبل البنك وإخفاقه في سداد مديوناته المستحقة عليه للبنك. (قناوي، ٢٠٠٧، ص ١٢٠)

أسباب التعثر المالي:

ينتج التعثر المالي نتيجة عدة أسباب نوجزها فيما يلي:

أسباب ترجع إلى أداء البنك:

- عدم أخذ الضمانات الكافية من المقرض أو أخذ ضمانات لا تتوفر فيها الصفات الأساسية كالבضاعة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع.
- عدم قيام البنك بمتابعة أوضاع المقرضين والمشاريع الممولة دورياً.
- سوء ظروف عمل الموظفين بالبنك مما يؤدي إلى انخفاض انتاجيتهم وانخفاض مستوى جودة عملهم وقد يؤدي ذلك إلى قيام بعضهم بممارسات غير سليمة ستؤثر سلباً على النشاط الائتماني في البنك وبالتالي زيادة حالات التعثر. (بند مداني، ٢٠٢١، ص ٧٤)

- قصور الدراسة الائتمانية التي يعتمد عليها البنك في منح التسهيلات.
- صرف التسهيلات للعمل دفعة واحدة وليس حسب شروط العقد.
- التساهل في استخدام الحساب الجاري للعميل.
- اتباع سياسة ائتمانية تستهدف تغليل الربح على المخاطرة. (عطية، ٢٠٠٥، ص ١٢)

الأسباب المتعلقة بالعمل:

- قيام العميل بتقديم بيانات خاطئة عن عمد للبنك.

- عدم أمانة العميل ونزاهته واعتماده على أصحاب النفوذ.
- نقص المعلومات والمهارات المصرفية للعميل.
- دخول العملاء في أنشطة لا معرفة لهم بها ودون علم البنك.
- استهانة العميل بإرشادات وتوجيهات البنك أو عدم التزامه بالشروط والضوابط التي وضعها له البنك لاستخدام التمويل.
- عدم جدية العميل وتهاوله في إدارة أموال المنشأة وخاصة مع ازدياد نصيب الأموال المقترضة.
- قصور دراسة الجدوى المقدمة من العميل أو بعدها عن الواقعية. (عادل، ٢٠١٨، ص ٢٧١)

وسائل تخفيض مخاطر الائتمان - -

إن استخدام بعض الطرق والإجراءات يساعد على تخفيض مخاطر الائتمان ولذلك يتوجب أن يتوفر لدى البنك عدة إجراءات عليها القيام بها قبل منح العملاء أي قروض ومن هذه الإجراءات:

(١) الاستعلام المصرفي:

قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام المصرفي والتحري بكافة الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض .
- المصادر الداخلية من البنك .
- المصادر الخارجية للمعلومات .
- تحليل القوائم المالية .

(٢) الضمانات :

وهو تأمين يلجأ إليه البنك في حالة عجز المقترض عن تسديد القرض، كما أنها إجراءات احتياطية من شأنها أن تخفف من خطر عدم الوفاء، وتعتبر هذه التأمينات بالنسبة للمصرف ضمانات يحتفظ بها لتغطية خطر إعسار الزبون عند

استحقاق الدين". (بلعوز، ٢٠١٣، ص ٢٠٠)

وتنقسم الضمانات إلى نوعين:

- الضمانات الشخصية: وهي ان يتعهد شخص أو عدة أشخاص بكفالة الشخص المقترض وفي حال عدم سداد المقترض للقرض يتحمل الشخص أو الأشخاص الكافلين للمدين كافة المسؤولية. ومن أمثلتها: الكفالة، الضمان الاحتياطي، التأمين على القرض.
- الضمانات الحقيقية: تتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من الأصول، وتقدم على سبيل الرهن وليس تحويل الملكية، وهذا من أجل ضمان استرداد قيمة الدين. (الطاهر، ٢٠١٠، ص ١٦٨)

٣) تنوع مخاطر الائتمان :

تعد فكرة تنوع مخاطر الائتمان أهم وسيلة تؤخذ لإدارة مخاطر الائتمان، وتقوم فكرة التنوع على:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق اجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة) .
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات .

٤) وضع حدود ائتمانية :

على البنك أن يضع لنفسه حدودا قصوى لقروضه آخذاً في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل على نحو يحقق تخفيض المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض. كما يجب وضع حد أقصى للقروض الممنوحة لعميل واحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته مع مراعاة تنوع الضمانات للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان وكذلك عدم التركيز في تمويل أنشطة اقتصادية معينة. (بلعزوز، ٢٠١٣، ص ٢٠٥)

المنهجية وطرق البحث:

يخضع منهج البحث في الحقيقة لمجموعة من المعايير أهمها طبيعة الدراسة والموضوع، حيث يعدان العاملان الأساسيان اللذان يعرضان على الباحث نوع المنهج الواجب إتباعه، وتماشياً وطبيعة هذا الموضوع تم تتبع المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة ميدانية، حيث يبرز هذا المنهج في توضيح الإطار النظري لبازل II في دعم السلامة المصرفية وتفعيل مناهجها في تقييم مخاطر الائتمان.

مجتمع البحث: سوف يشمل مجتمع البحث موظفي مجموعة من البنوك التجارية السعودية، ولاعتبارات الجهد والوقت وعدد موظفي مصالح المخاطر الائتمانية تم اختيار عينة ميسرة بلغ حجمها (٢٠) موظف سوف يتم توزيع الاستبيان عليهم.

أدوات الدراسة:

اعتمد البحث على أداة الاستبانة وذلك بالتطبيق على مجموعة من البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية حيث استوحينا الأسئلة من الجانب النظري للدراسة بغية معرفة كيفية اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية وكذا استقصاء آراء المصرفيين عن أسباب المخاطر الائتمانية وأثرها على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية.

حدود الدراسة:

لبلوغ الأهداف المتوخاة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، سنذكرها كالتالي:

- الحدود الموضوعية: تتضمن هذا البحث مجموعتين، الأولى متعلقة بالمخاطر الائتمانية بالتركيز على أهم مفاهيم وأساسيات المخاطر الائتمانية، أما المجموعة الثانية مرتبطة بتحليل هذه المخاطر وذلك على أساس ما جاءت به لجنة بازل في إطار النظم الاحترازية والمناهج المقترحة لتقييم المخاطر الائتمانية وأثرها على الحد من التعثر المالي في البنوك التجارية.

- الحدود المكانية: يتناول هذا البحث عينة محدودة مكونة من بنوك تجارية في المملكة العربية السعودية.

- الحدود الزمانية: اعتمدنا في هذا البحث على دراسة استبانة استطلاعية حول آراء المهنيين في البنوك حول الموضوع وقد جاءت مدة الدراسة والتحليل لهذا الاستبيان في العام الجامعي ١٤٤٦هـ / ٢٠٢٥م.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أبو بكر، عيد؛ السبفو، وليد (٢٠١٠). إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار اليازوري.
٢. أبو عليم، علاء عايد (٢٠١٨). أثر المخاطر المالية على عوائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان: الأردن.
٣. باشي، إيمان؛ غالي، كريمة (٢٠١٧). أثر المخاطر المالية في العلاقة بين محددات منح التمويل وكفاءة أداء البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
٤. بلعوز، بن علي (٢٠١٣). إدارة المخاطر، الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
٥. بوزيان، الكاملة (٢٠١٥). تسير مخاطر القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة خيضر، الجزائر.
٦. بودو، أيوب (٢٠١٩). تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ٨مايو، الجزائر.
٧. بوعبدلي، أحلام (٢٠١٥). سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤثراته، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع.
٨. الجعارات، خالد جمال (٢٠١٧). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص ١٧٥.
٩. حورية، قبائلي (٢٠١٤). إدارة المخاطر الائتمانية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد (٥)، العدد (١).
١٠. الزعبي، علي عدنان (٢٠١٩). تأثير مخاطر الائتمان في ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان: الأردن.
١١. زيد، أيمن (٢٠١٣). إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً لمتطلبات بازل، دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية، القرض الشعبي الجزائري، المجموعة العربية المصرفية، الجزائر، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية.

١٢. الشويطر، أنس محمد (٢٠١٩). أثر حجم القروض والودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، عمان: الأردن.

١٣. الصائغ، ناصر (٢٠١٨). الائتمان المصرفي، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

١٤. صحراوي، إيمان (٢٠١٦). إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك مع الإشارة للقطاع المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد (٢٢٧)، العدد (١٦).

١٥. الظاهر، خالد خليل (٢٠٠٧م). مقدمه في التأمينات والضمان الاجتماعي. (الطبعة الاولى). السعودية، مكتبه القانون والاقتصاد.

١٦. عادل، هبال (٢٠١٨). أثر التسهيلات المصرفية المتعثرة على البنوك العمومية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادية، المجلد (٥)، العدد (١).

١٧. عثمان، محمد داوود (٢٠٠٨). أثر مخفضات الائتمان على قيمة البنوك، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان: الأردن.

١٨. العروسي، قرين زهرة (٢٠١٧). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية، دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، المسيلة، الجزائر.

١٩. العروسي، قرين زهرة، رابع، بوقرة (٢٠٢٠). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البلدية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية.

٢٠. عزيزة، بن سميثة (٢٠١١). إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، العلوم الإنسانية، المجلد (٤٠٥)، العدد (٢٢).

٢١. عطية، نجم علي (٢٠٠٥). القروض والتسهيلات المصرفية أسباب التعثر وأساليب المواجهة، مجلة المال والتجارة، العدد (١٢).

٢٢. العناني، أحمد؛ الرفاعي، غالب عوض (٢٠٠٢). سلامة الائتمان ونظم المعلومات، المؤتمر العلمي السنوي الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان ٢٠٠٢.

٢٣. العياط، اياس إبراهيم (٢٠١٧). أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
٢٤. فاروق، فخاري؛ يحيى، سعيدي (٢٠١٩). أهمية استخدام النماذج الإحصائية في الكشف المبكر عن حالات التعثر الائتماني على مستوى البنوك، دراسة تحليلية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (١٥)، العدد (٢٥).
٢٥. قناوي، عزت ملكوت (٢٠٠٧). مشكلة التعثر المصرفي وتأثيرها على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصرة، المجلد (٣١٤)، العدد (٩٨).
٢٦. محمد، النعمة أميرة (٢٠١١). استراتيجيات إدارة أزمة القروض المتعثرة، مجلة كلية العلوم الإدارية، المجلد (٥٨)، العدد الأول.
٢٧. مسمح، ضياء الدين حيدر (٢٠١٥). قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٢٨. مطر، محمد (٢٠١٦). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة ٤، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
٢٩. المملوك، أنس هشام (٢٠١٤). مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
٣٠. هزابرة، أحلام (٢٠١٦). دور التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة حالة بنك التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
٣١. وطار، حكيم (٢٠١٦). دور استخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة استطلاعية لعينة من موظفي بنك الخليج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

- -Nyarko-Bassi,M.(2018).Effects of non-performing loans on the profitability of commercial banks-Acase of some selected banks on the Ghana stock exchange. Global journal of management and business research. 18,2,p7-10.
- -Ndoka, S., & Islami, M. (2016). The Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period2005-2015. European Journal of Sustainable Development.5,3,p445.
- -patwary, M.,&Tasneem, N.(2019)impact of non-performing loan Loan on Profitability of Banks in Bangladesh: A Study from 1997 to 2017.global journal of management and business research.
- -Saeed, S. & Zahid, N. (2016). The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks. Journal of Business & Financial Affairs. 5,2,p.15-17.
- -Samuel, Olawale Luqman, THE EFFECT OF CREDIT RISK ON THE PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN NIGERIA, Olabisi Onabanjo University;